أولاً :

الإطار المنهجي

تمهيد

لقد أدى التقدم العلمي و التكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها. فضلاً عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها و زيادة حجم أعمالها.

ولعدم تأخر نتائج التدقيق الخارجي, كانت الرقابة الداخلية أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة, حيث أن قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوقف عليه توسيع نطاق التدقيق أو عدم توسيع هذا النطاق. كما يتوقف على هذا النظام أيضاً نوع التدقيق المناسب لحالة المنشأة.

لقد عرفت لجنة طرق المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. ومن جهة أخرى, فإن هذا التعريف يخدم عملية المراجعة الخارجية وجوانبها.

تعد خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى المنشأة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاية الإنتاجية .

يهتم تقويم الأداء المالي بعنصرين أساسيين هما العائد والمخاطر , حيث يكون أداء المنشأة جيدا في الحالة التي تكون فيها ربحيته أكبر ما يمكن , ومخاطره أقل ما يمكن ولكن عادة ما يرافق العائد المرتفع القبول بمخاطر مرتفعة , وهنا تأتي دور إدارة المنشأة في الموائمة بين العائد والمخاطر .

مشكلة البحث :

الرقابة الداخلية هي نظام لمتابعة ومراقبة الأداء وتقويمها وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم علي النحو الذي حددته المعايير والأهداف الموضوعة وذلك لقياس درجة النجاح الفعلي في

تحقيق تلك الأهداف الموضوعة بغرض التقويم والتصحيح , إن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي تقليل تحقيق تلك الأهداف .

تحاول الدراسة الإجابة علي الأسئلة التالية :

1/ ماهو الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي ؟

2/ هل توجد تفعيل لدور الرقابة الداخلية ؟

3 / هل تطبق المصرف موضع الدراسة نظام الرقابة الداخلية .

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الرقابة الداخلية في المنشاة كعنصر هام من عناصر الإدارة العلمية الحديثة وهي التي تتمثل في وضع معايير دقيقة للقياس مدي فعالية وكفاءة الخطط الموضوعة وضمان دقة وصحة البيانات والمعلومات المحاسبية لزيادة درجة الإعتماد عليها وكذلك التأكد من إلتزام العاملين بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة لذا من الأهمية بمكان دراسة دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي وذلك :

1/ أهمية القطاع المصرفي كقطاع يلعب دورا رئيسيا مهما في اقتصاديات السودان

2/ أهمية نظام الرقابة الداخلية كنظام يتم بواسطته حماية ممتلكات المشروعات وتنمية الكفاية التشغيلية بجميع وحداتها الإدارية .

3/ الوقوف علي أهمية تقويم الأداء للقوائم المالية.

4/ تحقيق فكرة الضبط ورقابة تنفيذ الأداء والتي من خلالها يتم التأكد من تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية :

1/ بيان مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها .

2/ بيان مفهوم تقويم الأداء المالي وأهدافها .

3/ دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة في وحدات القطاع المصرفي السوداني لمعرفة نواحي القصور والضعف فيها ، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها .

4/ المساهمة في تغطية جانب مهم من جوانب المحاسبة .

فرضيات البحث :

تسعي هذه الدراسة إلي إختبار الفرضيات التالية :

1/ هنالك علاقة إرتباطية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وحماية أصول المنشأة والمحافظة عليها.

2/ كلما زادت فعالية الرقابة الداخلية زادت الثقة في نتائج أعمال المنشأة وسهل عمل المراجع.

3/ هنالك علاقة إرتباطية بين الرقابة الداخلية و تقويم الأداء المالي .

منهج البحث :

إستخدم الباحث في هذه الدراسة مناهج البحث الآتية :

1/ المنهج الاستنباطي : للتعرف علي طبيعة المشكلة ووضع الفرضيات التي تتعلق بموضوع البحث .

2/ المنهج الاستقرائي : لإختبارالفرضيات .

3/ المنهج الوصفي : لأسلوب دراسة العينة لمعرفة الأسس والقواعد التي تستخدمها الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي في تقويم الأداء .

حدود البحث :

حدود مكانية : القطاع المصرفي / الخرطوم .

حدود زمانيه : 2009 م .

هيكل البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة يحتوي الفصل علي ثلاثة مباحث ,تشتمل المقدمة علي مشكلة البحث وأهداف البحث وأهمية البحث وفروض البحث ومنهج البحث وحدود البحث

بينما يتناول الفصل الأول مفهوم وأهداف ومقومات الرقابة الداخلية والفصل الثاني يحتوي علي مفهوم وأهداف ووسائل وأهمية تقويم الأداء المالي ويحتوي الفصل الثالث علي دراسة الحالة .

ثانياً: الدراسات السابقة :

يقوم الباحث بإستعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تناول العديد من الباحثين موضوع الرقابة الداخلية من جوانب مختلفة وتم إختيار تسعة دراسة سابقة قام الباحث بتلخيصها ومن ثم توضيح الفرق بينها وبين هذه الدراسة .

دراسة عمار أحمد محمد البدرى 2001م[1])

تناولت الدراسة دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة وتتمثل مشكلة الدراسة وطبيعة البحث كما تناولها الباحث في أن هنالك حوادث واختلاسات في القطاع العام و بشكل واضح وقد شهدت جميع الوحدات الإدارية بالحكومة والوحدات الاقتصادية وقد تنوعت طرق التلاعب وسوء الاستخدام والأساليب التي يتبعها ذوى النفوس الضعيفة في ارتكاب الحوادث من ما أوجب التفكير في الكشف عن المسائل وطرق ومعالجة الثغرات عن طريق الرقابة الداخلية ، وتعتبر الرقابة الداخلية من المقومات الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها .

تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وحالات التلاعب بالأموال العامة في محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه نظام الرقابة الداخلية في رقابة الأموال العامة من الغش والاختلاس والتزوير وسوء الاستخدام .

يلاحظ أن هذه الدراسة لم تقوم على اختبار أي من الفروض, انتهج الباحث المنهج الإستقرائى في للتعرف على المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية المنهج الوصفى .

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية :

أن الرقابة الداخلية على المال العام أمر لاغني للتأكد من حسن إستخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها ، ومن أن الوارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح والمعلومات المعمولة بها ، وللتأكد من مدى تحقيق الأهداف بكفاية ، إن التكامل بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية أمر أساسي يقوم على تنسيق أعمال الرقابة في مختلف مستوياتها وأنواعها وأشكالها وطرق ممارستها كأدوات تخدم السلطتين التشريعية والتنفيذية .

---

[1]) عمار أحمد محمد البدرى ، دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، غير منشور ، (جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2001م).

أما أهم التوصيات فكانت كالآتي :

ضرورة تطوير النظم المحاسبية بما في ذلك الرقابة الداخلية ودعم الأجهزة القائمة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية ، ضرورة الإلتزام التام بفصل السلطات الأربعة: التخطيط ، التصدير ، الرقابة ، التنفيذ لتكون سلطة التخطيط والتصديق لرئيس الوحدة وسلطة الرقابة والتنفيذ من إختصاص جهاز المحاسبة ، إنشاء وحدات للمراجعة الداخلية في المصالح والهيئات العامة التي لا توجد فيها هذه الوحدات ودعمها بالكفاءات ذات المستوى العالي .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الإختلاسات في الأموال العامة مما أدى إلى الإتفاق معها مضموناً ، وقد تميزت الدراسة الحالية في تناولها دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي.

دراسة إبراهيم محمد كمال بدر 2004م[1])

تناولت الدراسة أثر الرقابة الداخلية في تفعيل الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي ويرى الباحث أن المشكلة تكمن في أن كلمة الإنسان مشتقة من النسيان وعندما يحصل النسيان يحدث الخطأ لذا لابد من آلية رقابة لمنع الموظفين من الوقوع في الخطأ أو تداركه بسرعة قبل أن تحدث فروقات تؤثر على نتيجة أعمال المنشأة .

إتبعت الدراسة المنهج الإستقرائى من المصادر الأولية وذلك عند جمع وتحليل البيانات كما إتبع المنهج الإستنباطى للحصول على المعلومات من المصادر الثانوية.

وقد كانت فرضيات الدراسة كما يلي :

الرقابة الداخلية أساس كفاءة الأداء ، الرقابة الداخلية لا تطبق بكفاءة في البنوك التجاري والرقابة الداخلية الكفء مبعث الثقة في نتائج الأعمال وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تدور أغلبها حول فروض الدراسة وأهمها:

إن الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي أمر لاغني عنه للتأكد من أن العامل تم أداءه كما هو مطلوب طبقا لسياسات المصرف المعنى للتأكد من سلامة تحديد مركزها المالي كما أن المراجع الخارجي ومراجعي بينك السودان وديوان المراجع العام يعتمدون إعتمادا رئيسيًا على الرقابة الداخلية

[1]) إبراهيم محمد كمال بدر ، أثر الرقابة الداخلية في تفعيل الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشور ،(جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2004م) .

في تحديد نتائج أعمال المصرف ، كما أن مقومات الرقابة من تنظيم كفء وسياسات وغيرها بالرغم من إجماع المبحوثين على وجودها ورغبتهم في الإلتزام بها فإن القلة الرافضة تقوم بتكسير القوانين وتعتبر معوقة للعمل كما أن إشباع الحاجات المادية والنفسية للموظف تؤدى غالبا للرقابة الذاتية تجاه العمل وتأدية العمل كأنه عمل خاص ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

إستقلالية البنك المركزي يجب أن تكون مثل إستقلالية وهيبة الجهاز القضائي لأحكام رقابته على المصارف كما أن المراجع الداخلي يجب أن يحدد له وصف وظيفي من ناحية الإختصاص وأن يتبع إداريا وماليا للمركز الرئيسي ويفر له الحماية ويقيم عمله كما يجب تطبيق معايير الرقابة الشرعية وكما يجب الأخذ في الإعتبار عند إتخاذ القرارات الشفافية والإستدامه ليجنى المصرف نتائج القرار المهني , يري الباحث أن هذه الدراسة تناولت النسيان والخطأ في المصارف والحد منها بالرقابة الداخلية الكفء وهذا ما نتفق معه مضمونا وما تميز هذه الدراسة الحالية عن سابقتها هو تناولها الرقابة الداخلية وتقويم الأداء المالي .

دراسة نور الشام محمود حسن عبد الله 2005م .[1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ، حيث تتلخص مشكلة البحث في ضعف طرق ووسائل الفحص والتقويم وعدم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية مما يؤدى إلى وجود خلل في الأداء المالي، لذلك قامت الدراسة بإختبار صحة الفروض التالية :

المراجعة الداخلية الفعالة ذات أثر إيجابي في تقويم الأداء المالي المصرفي ، التأهيل العلمي واستخدام الأساليب الحديثة ساعد في ترقية أداء المراجعة الداخلية، نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من نطاق فحص المراجع الخارجي.

لإختبار صحة الفروض تم استطلاع عدد من الجهات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة وخلصت الدراسة إلى صحة جميع الفروض ومن ثم التوصل لعدد من النتائج أهمها :

---

[1] نور الشام محمود حسن عبد الله ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ، بحث تكميلي , رسالة ماجستير غير منشور، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

نظام الرقابة الداخلية الفعال من حيث موقعه ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف يساعد في تقويم الأداء المالي ويقلل فرص الإختلاس والغش والتزوير والحفاظ على الأموال وممتلكات المصرف ، ضرورة رفع مستوى التأهيل الأكاديمي والفني بالإضافة إلى الإلمام بإستخدام الوسائل الحديثة مثل الحاسب الآلي في مجال المراجعة الداخلية كضرورة إستمرارية التدريب ومواكبة العصر، يساعد نظام الرقابة الداخلية الفعال المراجع الخارجي ، وذلك بتقليل نطاق فحصه وإختباراته ، التحديد الواضح والدقيق للمسؤوليات وفصل السلطات يقلل حالات الغش وحدوث الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ، النقل الوظيفي يساعد على زيادة الخبرة التراكمية وحسن سير العمل بالمشروع .

أهداف البحث : تقديم توصيات يمكن الإستفادة منها في المصارف ، تحديد مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي في القطاع المصرفي ، التعريف بدور المراجعة في الأداء المالي في القطاع المصرفي ، جمع وتحليل البيانات وتقديم نتائج يمكن استخدامها في إتخاذ القرارات السليمة .

أهمية البحث :

جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتديمها للدارسين في هذا المجال ، تعريف القارئ بأهمية المراجعة الداخلية في المصارف ، ربما يعتبر مساهمة في المكتبة في هذا المجال .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي وأن المراجع يراجع ماتم الرقابة عليه مسبقا وإذا كانت هنالك رقابة داخلية جيده سهل على المراجع عملية المراجعة والعكس ، ولذلك إختلفت الدراسة الحالية في تناوله دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصارف .

دراسة محمد الأمين الصادق قسم السيد 2005م [1])

تناولت الدراسة تقويم الأداء المالي والمحاسبي بالقطاع المصرفي بالسودان وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف استفادة المصارف السودانية من مواردها المتاحة , مما أثر علي أداءها المالي والمحاسبي فيما يتعلق بالسيولة الربحية وتوظيف الأموال , حيث تم إختيار الفروض التالية :

(1) محمد الأمين الصادق قسم السيد ، تقويم الأداء المالي والمحاسبي بالقطاع المصرفي بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا . 2005م).

نسبة السيولة للمصارف السودانية دون النسب النمطية , تحليل القوائم المالية بإستخدام معيار (cael) يوضح قوة وضعف المصرف لتقويم أداءه , النظام المحاسبي للمصارف السودانية لا يساعد في تقديم معلومات تساهم في عملية تقويم الأداء المالي , نسبة المصروفات إلي الإيرادات تفوق النسب النمطية في المصارف التي شملتها

الدراسة أكبر من النسب المقبولة عموما , تتبع المصارف السودانية طريقة منظمة وسليمة محاسبيا في إعداد قوائمها المالية .

من أهم توصيات الدراسة :

ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي واستخدامه في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء .

يري الباحث إن الدراسة ركزت علي ضعف إمكانية إستفادة المصارف السودانية من مواردها المتاحة حيث إستخدم معيار (cael) دون أن يشير إلي النسب المالية , وإتفق مع الباحث أن النظام المحاسبي للمصارف السودانية لا يساعد في تقديم معلومات تساهم في عملية تقويم الأداء المالي والإختلاف في أن الدراسة الحالية يتناول دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي .

دراسة جعفر عثمان الشريف 2005م [1])

تناولت الدراسة الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي , وتمثلت مشكلة الدراسة الآتي :

بتنفيذ عملية المراجعة في عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية أو وجود أنظمة غير فعالة (ضعيفة) مما يجعل المراجع في موقف لا يستطيع معه تحديد مدي الفحص الذي سوف يقوم به وكمية الإختبارات التي سوف يجريها في حالة وجود أنظمة رقابة غير فعالة وبالتالي يضطر المراجع لإجراء مراجعة تفصيلية كاملة وفي الحالتين فان عملية المراجعة تأخذ وقتا طويلا وتزداد تكلفتها وهذا يتعارض مع الاتجاه الحديث للمراجعة حيث تحولت المراجعة من مراجعة تفعيلية كاملة إلي مراجعة عن طريق العينات .فروض الدراسة وتمثلت في الاتى :نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلي تضييق نطاق اختبارات المراجع الخارجي وبالتالي السرعة في إنجاز عملية المراجعة , الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا علميا تلعب دورا أساسيا في التطبيق السليم لنظام الرقابة

---

(1) جعفر عثمان الشريف ,الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي , بحث تكميلي , رسالة ماجستير غير منشور , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2005م).

الداخلية , نظام المراجعة الداخلية الهيئة القومية للكهرباء يعمل بكفاءة وفعالية وحسب المتطلبات المهنية المتعارف عليها .

إتبع الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي لجمع المعلومات وما أخذ من مصادر أولية وثانوية.

نتائج وتوصيات توصل إليها الباحث :

أن الرقابة الداخلية في المؤسسات العام تعتبر ضرورة حتمية للتأكد من أموال الدولة يتم استخدامها في الأغراض المخصصة لها وان عدم وجود أنظمة رقابة داخلية أو وجودها غير الفعال يؤدي إلي أن تكون عملية المراجعة كاملة أو شبه كاملة وبالتالي التأخر في إنجاز عملية المراجعة مع إرتفاع تكليفها المالية والتكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية يؤدي إلي المحافظة علي راس المال العام وترشيده , وتمثلت توصيات الدراسة الآتي :

ضرورة الاهتمام بتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام من قبل أجهزة الدولة الرقابية وضرورة الاهتمام بالدراسة والبحوث في مجال الرقابة الداخلية من قبل أجهزة الدولة بتوضيح أهميتها لمراجعي الديوان وأيضا ضرورة وجود وحدات للمراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام المختلفة وتدريب كوادرها والعمل علي رفع كفاءتهم .

يري الباحث أن هذه الدراسة تناولت إن وجود نظام رقابة داخلية ضعيفة يؤدي إلي زيادة كمية الاختبارات التي سوف يجريها المراجع وإجراء مراجعة تفصيلية كاملة علي العكس من وجود

مراجعة داخلية فعالة فإنها يقلل الوقت والجهد للمراجع الخارجي وهذا ما نتفق معه , أما الإختلاف في تناوله فحص المراجع الخارجي بينما تميزت الدراسة الحالية في تناوله دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي .

دراسة زينب محمد موسي إبراهيم 2006م [1])

تناولت الدراسة ظهور الرقابة الداخلية ومفهومها ومقوماتها الأساسية وذلك من خلال إطار نظري شامل كما هدفت الدراسة إلي دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالجامعة , إعتمدت الدراسة علي المنهج الأستقرائي في التعرف علي المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية وعلي منهج دراسة الحالة لبيان دور أنظمة الرقابة الداخلية في حماية الأصول الثابتة وقد كانت فرضيات الدراسة كالآتي : كفاءة ووضوح أنظمة الرقابة الداخلية في

(1) زينب محمد موسي إبراهيم , دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأصول الثابتة لمؤسسات القطاع العام , رسالة ماجستير غير منشور , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2006م) .

إدارة الأصول الثابتة وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للمعايير المقبولة والمتعارف عليها يؤدي إلي التقليل من تكلفة الشراء واستخدامها بصورة أفضل من خلال نظام رقابي سليم , ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتجة من عدم تأهيل الكوادر العملة بالمؤسسات يؤدي إلي وجود فرص تلاعب بأموال المؤسسة , ضعف كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في إدارة الأصول الثابتة بالقطاع العام وفقا للمعايير المقبولة والمتعارف عليها وذلك بتحديد تكلفة الأصل , العمر الافتراضي , طرق إستهلاك الأصل الثابت .

نتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحثة :

الرقابة الداخلية في القطاع العام ضرورة للتأكد أن أموال الدولة يتم استخدامها في الأغراض المخصصة لها , تتطور الرقابة الداخلية تبعا لتطور المنشآت وكبر حجمها وذلك لإتساع نطاق التجارة . أما توصيات الدراسة :

ضرورة التطبيق السليم لأنظمة الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام , ضرورة وجود وحدات للمراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام المختلفة وتدريب كوادرها والعمل علي رفع الكفاءة في الأداء .

يري الباحث أن هذه الدراسة تناولت نظام الرقابة كأداة لحماية الأصول الثابتة بصورة جزئية وهذا ما نتفق عليه , أما اختلاف الدراسة الحالية في تناولها دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي .

دراسة حبيب أبونا عبد الرحمن 2007م[1])

تناول هذا البحث دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق كفاءة أداء الوظائف الإدارية بالتطبيق علي البنك الزراعي السوداني , وتمثلت مشكلة البحث في تعدد وتشعب العمليات الإدارية أدي ذلك إلي زيادة حاجة الإدارة إلي تقارير دورية والتأكد من محتويات هذه التقارير لنا لها من أثر فعال في عملية إتخاذ القرارات وبذلك ذاد اهتمام الإدارة بالأنظمة الرقابية حتى تتأكد من حسن سير العمل في المنشأة , وهدفت الدراسة إلي بيان دور الرقابة الداخلية في تفعيل كفاءة أداء الوظائف الإدارية والعلاقة بين الرقابة الداخلية ووظائف الإدارة .

إعتمد البحث علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي الوصفي في سبيل تحقيق أهداف البحث , قام الباحث بإختبار الفروض التالية :

---

(1) حبيب أبونا أبكر عبدا لرحمن , دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق كفاءة أداء الوظائف الإدارية , بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2007م) .

يؤثر نظام الرقابة الداخلية الفعالة علي كفاءة أداء الوظائف الإدارية , يؤدي نظام الرقابة الداخلية الفعال إلي قرارات إدارية رشيدة والثقة في نتائج أعمال المنشأة , أثبتت الدراسة علي صحة جميع الفروض . وخلصت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها ان نظام الرقابة الداخلية في البنك الزراعي السوداني يؤدي إلي إطمئنان مجلس الإدارة من سلامة العمل في البنك , إن إستقلالية المراجع الداخلي عن الإدارة التنفيذية في البنك الزراعي توفر له الحرية الكاملة بالقيام بواجباته بعيدا عن ضغوط الإدارة التنفيذية , أن التطبيق السليم لأنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية , فيما يوصي الباحث علي إدارة البنك الزراعي السوداني وضع هيكل تنظيمي واضح للسلطات والمسؤوليات للأفراد داخل المنشأة حتى تتحقق الرقابة الذاتية للبنك كما يوصي الباحث بضرورة الإهتمام بتطوير المراجعة الداخلية وإستقلاليتها عن الإدارة التنفيذية ودعمها بالكفاءات الملائمة من الكادر البشري في هذا المجال

يري الباحث أن هذه الدراسة قد تناولت نظام الرقابة الداخلية كأداة في تحقيق كفاءة أداء الوظائف الإدارية بينما يتناول الدراسة الحالية الرقابة الداخلية كأداة في تقويم الأداء المالي .

دراسة ميادة أبوبكر قسم السيد 2008م[1])

تناولت هذه الدراسة دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء بالبنوك التجارية بالتطبيق علي عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية الخرطوم , وتلخصت مشكلة الدراسة في أن زيادة مشاكل تعثر البنوك وتطور وسائل الخدمات المصرفية زاد من العبء الموكل إلي أنظمة الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة أداء البنوك التجارية , هدفت الدراسة إلي تحديد مدي الإعتماد علي أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وأثر فعاليتها في إدارة الموارد المتاحة بالبنوك التجارية ومعرفة المشاكل ونقاط الضعف التي من كفاءتها . وتمثلت فروض الدراسة في الآتي :

هنالك علاقة إيجابية بين كفاءة أداء البنوك التجارية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بها , ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلي زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية , الإعتماد علي التقنية الإلكترونية في عمل البنوك التجارية يؤدي إلي ضعف كفاءة الرقابة الداخلية مما يؤثر علي الأداء .

---

(1) ميادة أبوبكر قسم السيد , دور الرقابة الداخلية في ترقية الأداء بالبنوك التجارية , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2008م) .

إستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي , وقد تمثلت مصادر جمع البيانات الأولية في المقابلات والاستبيان بينما تمثلت المصادر الثانوية في الكتب والمراجع والدوريات , ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في تحسين الأداء بصورة فعالة من خلال تصحيح الانحرافات في الأداء المحاسبي وتفعيل الوعي الرقابي لدي العاملين , يوفر نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك التجارية ضمانا كافيا في زيادة الكفاءة التشغيلية والإلتزام بالضوابط المحاسبية المصرفية , يتوقف مدي كفاءة عمل المراجعة الداخلية في ظل التطبيق الالكتروني بالبنوك التجارية علي توافر الخبرة والإلمام الالكتروني .

أما توصيات الدراسة كانت :

تقييم ومراجعة الرقابة الداخلية بصورة دورية لضمان مواكبة التطورات في العمل المصرفي , الاهتمام بتأهيل المراجعين الداخليين في البنوك التجارية وإستخدام برامج المراجعة الالكترونية .

يري الباحث ان استخدام النظم الحديثة يساعد في إنجاز العمليات بدرجة عالية من الدقة والسرعة مما يساعد علي خفض الوقت والجهد , تحدثت الدراسة عن النظم الالكترونية للرقابة بينما تتميز الدراسة الحالية في تناوله الرقابة الداخلية كتقويم للأداء .

دراسة محاسن أحمد محمد سلامة 2009م[1])

تناولت الدراسة دور الموازنات التخطيطية في الرقابة وتقويم الأداء بمؤسسات التعليم العالي في القطاع العام بالتطبيق علي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , بالإضافة إلي أن التقدير أو التخطيط للموازنة المقبلة يتم علي أساس سنوات سابقة قد تؤدي إلي ظهور الموازنة بشكل تقليدي نمطي وبالتالي قد لا يؤدي إلي تحقيق هدفها وتتمثل المشكلة في :

هل تقوم الموازنات التخطيطية بدور فاعل عملية الرقابة وتقويم الأداء في القطاع العام بمؤسسات التعليم العالي ؟ , هل الموازنات التخطيطية المعدة من قبل مؤسسات التعليم العالي بالقطاع العام بشكلها التقليدي تحقق أهداف الموازنات وتعكس الأنشطة الحقيقية التي تقوم بها ؟ , هل تعمل الموازنات

(1) محاسن أحمد محمد سلامة , الموازنة التخطيطية ودورها في الرقابة وتقويم الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان , رسالة ماجستير غير منشور , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2009م) .

التخطيطية كأداة للرقابة وتقويم الأداء للمؤسسات التعليم العالي ؟ , هل التخطيط الجيد يدل علي كفاءة الإدارة .

وهدفت الدراسة إلي :

وجود معيار محدد لقياس الكفاءة وتقويم الأداء عن الموازنات التخطيطية مع تحديد العوامل التي تساعد في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية وذلك عن طريق المقارنات بفترات سابقة مع فاعلية إستخدامها , وضع إطار عملي يحكم الموازنات المعايير كأدوات لتقييم الأداء بالمنشآت , التخطيط الشامل لجميع الأنشطة والموارد التي تساعد علي القيام بوظيفة الرقابة ومن ثم تحقيق أهداف المشروع المختلفة , التحقق من أن الموازنة التخطيطية تمثل عنصر رقابي علي الغداء وتحقيق الرقابة الذاتية .

اتبع الدارس المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمراجع التي لها العلاقة بموضوع الدراسة .

تمثلت فرضيات الدراسة في أن الموازنات التخطيطية المعدة من قبل الوحدات الحكومية بشكلها التقليدي لا تعكس الأنشطة الحقيقية والفعلية التي تقوم بها الوحدات الحكومية , تقوم الموازنات التخطيطية بدور فاعل في عملية الرقابة وتقويم الأداء في مؤسسات التعليم العالي بالقطاع العام , استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة بمؤسسات التعليم العالي بالقطاع العام يزيد من كفاءتها , الإدارة التي تنسق وتشرك كل الإدارات في إعداد الموازنات التخطيطية تكون إدارة ناجحة في تحقيق الأهداف , التقييم المادي والمعنوي المرتبط بإعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية يعمل علي التغيير الايجابي في سلوك العاملين , حيث أثبتت الدراسة صحة جميع الفروض وتوصلت إلي مجموعة من النتائج أهمها :

إن الموازنات التخطيطية التي تعد بشكلها التقليدي في الوحدات الحكومية لا تعكس الأنشطة الحقيقية والفعلية فلكي تحقق الموازنات أهدافها بدقة في المالية بجامعة السودان من استخدامها ومتابعتها لتنفيذ الميزانية التخطيطية لإكتشاف الانحرافات أو التنبؤ بها ومعرفة نقاط الضعف وتلافيها وذلك بأحكام الرقابة علي الأداء , تقوم إدارة الجامعة بإشراك مرؤوسين في إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية وهذا ما يؤكد لهم إن الإدارة تعترف بهم , تقوم الإدارة العليا بتحفيز القائمين بإعداد وتنفيذ الموازنة التخطيطية ماديا ومعنويا مما

يؤكد إلي التغير الايجابي في سلوك العاملين , وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات منها :

تدريب العملين باستمرار مع الاهتمام بأوضاعهم المادية والوظيفية والاجتماعية , متابعة الأداء المالي بالتقارير الدورية والاهتمام بأساليب المراجعة .

تناولت الدراسة تقويم الأداء المالي لمؤسسات التعليم العالي وهذا ما نتفق عليه , أما الاختلاف في تناوله الموازنات التخطيطية لتقوم الأداء وما تميز الدراسة الحالية تناوله للرقابة الداخلية كتقويم للأداء .

تأتي هذه الدراسة امتدادا لما بدأه الباحثون في الدراسات السابقة ومن خلال أهداف ومشكلة البحث يتضح التركيز علي أهمية تطبيق الرقابة الداخلية بصورة فعالة وكفاءة عالية في القطاع المصرفي ليمكن الإدارة من تقويم الأداء المالي واتخاذ القرارات .

إن تناول الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي يجعل هذا البحث أكثر تعمقا من الدراسات , حيث إن الدراسات السابقة تناولت الرقابة الداخلية في موضوعات مختلفة وأيضا تقويم الأداء المالي لموضوعات مختلفة عكس الدراسة الحالية التي جمعت الرقابة الداخلية وتقويم الأداء المالي في مبحث واحد لأهميتها للمصارف ولأهمية المصارف في الاقتصاد .